توصيات السياسة التي اعتمدتها الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك

تعزيز/إنشاء وحدة مستقلة لإدارة الدين العام تتولى مهام محددة بالإضافة إلى إستراتيجية مخصصة لإدارة الدين

الأسباب المنطقية: في عديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لا تزال حدود اختصاصات المؤسسات المختلفة المشتركة في إدارة الدين العام ضبابية. وقد يثبت أن الافتقار الجزئي إلى المركزية في الوحدة المخصصة لإدارة الدين العام يمثل إحدى المشكلات التي تواجه التحسينات على مستوى الإدارة. وعليه، ندعو جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إما إلى إنشاء وحدة جديدة مستقلة لإدارة الدين العام أو مؤسسات تسهم في تعزيز الوحدة الحالية، والتي من المحتمل أن توجد في وزارة المالية أو البنك المركزي. إضافة إلى ذلك، يوصى بتطوير إستراتيجية رسمية لإدارة الدين، بما في ذلك الأهداف الإستراتيجية الكمية. ويمكن الاستعانة بمؤشرات أداء "تقييم أداء إدارة الدين (DeMPA)" الصادرة عن البنك الدولي كنقطة مرجعية أولية. ولدعم العملية الانتقالية، يمكن للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي مارست بالفعل إدارة الدين العام بحرفية تقديم الإرشادات إلى الدول الشريكة في تأسيس إطارات العمل المؤسسية تلك. وقد يشمل ذلك التوصيات المتعلقة بالمجالات المحددة في إدارة الدين، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تطوير إستراتيجية طويلة المدى، أو إدارة المخاطر، أو مراقبة الدين، أو التنسيق فيما بين المؤسسات. وإلى جانب الإعدادات المؤسسية النموذجية ووثائق إدارة الدين العام، قد يثبت مدى جدوى تبادل التجارب الصعبة و"الدروس المستفادة" الخاصة أثناء العملية الانتقالية.

تطوير / تحسين سوق الدين المحلي.

الأسباب المنطقية: تمثل أسواق الدين المحلية مصادر تمويل هامة للموازنات العامة. حيث تشجع أسواق السيولة المحلية ذات الأداء الجيد الاستثمارات المقدمة من الدائنين المحليين نتيجة انخفاض تكاليف المعاملات، مما يؤدي إلى توفير فرص إضافية متنوعة للحكومة. ونظرًا لأن المستثمرين المحليين يميلون إلى التعاطي المحدود مع الصدمات المالية والاقتصاد الكلي العالمي، فإن ذلك يسهم في تقليل مخاطر إعادة التمويل إضافة إلى تقليل المخاطر المرتبطة بالعملات. ومع ذلك، فإن عددًا من أسواق الدين العام المحلية لا تزال تثبت إمكانية تقبلها للتحسينات. والأهم من ذلك، تعزيز المساءلة القانونية وأطر العمل الرقابية مع الحفاظ في الوقت ذاته على الاستقرار السياسي الذي يمثل عاملاً رئيسيًا للدول الأعضاء التي تواجه بعض التغييرات السياسية في السنوات القليلة الماضية. فضلاً عن أن معدلات التضخم المنخفضة والثابتة واستقلالية البنك المركزي قد تعمل على الاستمرار في الادخار

في السوق المالية المحلية، الأمر الذي قد يرتبط ارتباطًا خاصًا بمجموعة دول جنوب الصحراء الكبرى. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للحكومات السعي لتقليل الاعتماد على القطاع المصرفي المحلي، وذلك من خلال تشجيع المؤسسات الاستثمارية، مثل شركات التأمين أو صناديق التقاعد، على المشاركة في السوق. وفي النهاية، فإن تقديم أو المضي في تطوير مؤسسات التمويل الإسلامية، وخصوصًا الصكوك الإسلامية، يمكن أن يعمق من مفهوم الأسواق المالية المحلية ويحشد موارد مالية إضافية من مستثمري القطاع الخاص ومن الشركات الاستثمارية. وعمومًا، يطلق على سوق السندات المحلية أنها مستقرة عادةً حينما تشتمل على نسبة كبيرة من الأوراق المالية القابلة للتداول في إجمالي الدين المحلي، والمشاركة واسعة النطاق من الوكلاء الماليين المختلفين، ونسبة كبيرة من السندات الثابتة مقابل السندات المتداولة.

توسيع وتنويع قاعدة الدائنين.

<u>الأسباب المنطقية:</u> في عديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يعتقد أن قاعدة المستثمرين المحدودة تمثل أحد أكبر التحديات ذات الصلة التي تحول دون تحقيق العمليات الكافية بخصوص الدين العام. فبالإضافة إلى التحسينات الجارية على أسواق الدين المحلية، قد يساعد مزيدًا من الانفتاح على الأسواق العالمية بالإضافة إلى أدوات استثمارية جديدة في علاج هذه المشكلة. وعمومًا، قد يسهم إصدار الصكوك الإسلامية في توسيع قاعدة الدائنين، حيث تجذب الصكوك الإسلامية مستثمرين (دوليين) جدد متخصصين في السندات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وفي حين أن بعض الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تلقى رواجًا كبيرًا للصكوك السيادية الإسلامية، فإن هذا التطوير يختص بالاستثمارات العابرة للحدود فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وخصوصًا من خلال صناديق الثروات السيادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. علاوة على ذلك، يمكن تقييم الجهود الابتكارية الحديثة مثل سندات الدين المشروطة واتفاقيات المرابحة الرئيسية المشمولة بضمان (وهي حزمة أصول تعتمد على اتفاقيات الإجارة المنتهية بتملك) من أجل توسيع قاعدة المستثمرين وإدارة المخاطر على نحو أفضل. وجدير بالذكر أنه لجذب المستثمرين الدوليين، يجب زيادة معدل الشفافية وتوافر المعلومات فيما يتعلق ببيانات الدين العام، والإجراءات، وإستراتيجيات الإدارة (المتوقعة). وعمومًا، توصى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي لديها أسواق محلية لا تزال ناشئة بتجنب الاعتماد الكبير على القروض المحلية أو الأجنبية، ولكن عليها أن تسعى للانفتاح المتوازن لكلا السوقين للحد من صدمات الاقتصاد الكلي العالمي والصدمات الخاصة بالدولة.

زيادة أمد متوسط استحقاق الدين العام.

<u>الأسباب المنطقية</u>: تميل الحكومات إلى إصدار سندات قصيرة الأجل بدلاً من السندات طويلة الأجل. وفي الوقت الحالي، فإن متوسط أجل استحقاق التزامات الدين الخارجي الجديد للدائنين من القطاع الخاص (باستثناء الدائنين الرسميين مثل صندوق النقد الدولي) في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يتراوح من 4 إلى 5 سنوات فقط، كما أظهر تراجعًا منذ عام 2013. وعلى الرغم من أن معدلات الفائدة للالتزامات قصيرة الأجل عادة ما تكون أقل من معدلات الفائدة للالتزامات طويلة الأجل نتيجة علاوات الاستحقاق الإضافية التي يطلبها المستثمرون بسبب مدة التوقف الطويلة لرأس المال، تكون التسوية التي تبرز كدين قصير الأجل عرضة لخطر إعادة تمويل أكبر. إضافة إلى ذلك، فإن التركيز على السندات قصيرة الأجل قد يحول دون تأسيس أو المضي في تطوير أسواق الدين المحلية والتي من المفترض أن تلبي رغبات المستثمرين والاحتياجات الحكومية من التمويل متوسط إلى طويل الأجل. وعليه، توصى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تأثرت سلبًا بتلك العوامل بزيادة مزيج استحقاق محفظة الدين العام. كما توصى الحكومات التي تدخل في فئة الدخل العالي إلى المتوسط والتي تتعامل مع أسواق الدين العالمية بزيادة إصدار السندات ذات الآجال الأطول مقارنة بالسندات قصيرة الأجل، وذلك إذا كانت ظروف السوق المحلية تسمح بهذه العمليات، مع مراعاة انخفاض معدلات الفائدة في الفترة الحالية في عديد من الاقتصاديات المتقدمة. وعمومًا، يوصى بالاستفادة من ميزات جميع فئات الاستحقاق، من قصيرة الأجل مرورًا بمتوسطة الأجل إلى طويلة الأجل، وتحقيق توازن استحقاق مستدام دون الاعتماد الحصري على فئة واحدة بعينها.

تطبيق طرق إدارة مخاطر الاقتصاد الكلي.

<u>الأسباب المنطقية</u>: إن تطورات الاقتصاد الكلي تفرض خطرًا كبيرًا على إدارة الدين العام، حيث غالبًا ما يصعب التخفيف من حدة الصدمات على المدى القصير. وعليه، توصى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتطبيق المعلومات الكمية وأنظمة التحليل استنادًا إلى البيانات المتكررة الكافية التي توفر مؤشرات تحذير مبكرة. وتشمل المجموعة الأساسية من مؤشرات الاقتصاد الكلي نسبة صافي القيمة الحالية إلى إجمالي الناتج المحلي والعائدات الحكومية، أو تكاليف خدمة الدين الخارجي مقارنة بالصادرات، أو صافي الإقراض الموحد للحكومة العامة مقارنة بإجمالي الناتج المحلي. وتشمل أفضل الممارسات نظام المؤشرات المبكرة المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي صممت من أجل توفير إشارات مبكرة لنقاط التحول في دورات الأعمال. وقد تظهر جدوى تلك المؤشرات (مثل طريقة مؤشرات المعلومات) للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تتمتع بدرجة عالية من

الاندماج في النظام المالي العالمي، مما يسهم في تقييم احتمالية وقوع أزمة في العملات والأعمال المصرفية. وقد تهتم الدول التي يرتفع لديها خطر الكوارث الطبيعية بالتفاوض على حدود ائتمانية مساندة مستديمة للحصول الفوري على التمويل الإضافي. وفي النهاية، فإن الموازنات العامة في عديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تعتمد بقوة على السلع التي تكون عرضة لصدمات الاقتصاد الكلي العالمي. وقد أدى الهبوط الأخير في أسعار النفط إلى زيادة كبيرة في الدين العام الصادر مؤخرًا في بعض الدول الأعضاء. وينبغي للدول المعنية أن توجه أنظارها نحو تنويع الأنشطة الاقتصادية لتشمل قطاعات أقل تقلبًا، والتي تختلف من حالة إلى حالة على نحو لا يمكن إنكاره. وبشكل عام، يمكن تحقيق التعاون في إدارة مخاطر الاقتصاد الكلي إن عمدت السلطات المسؤولة إلى إنشاء قنوات اتصال وتنسيق قوية مع وحدة إدارة الدين العام.

تعزيز البنية الأساسية للتمويل الإسلامي من خلال تطوير الأطر القانونية/التنظيمية اللازمة لكل عنصر من عناصرها وهي الصيرفة الإسلامية وأسواق رأس المال الإسلامية والتكافل والتعاون من أجل خلق بيئة تمكينية للتمويل الإسلامي.

الأساس المنطقي: لا يزال تطوير التمويل الإسلامي في مراحله الأولى في كثير من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مقارنة بنظائره التقليديين. وبالنظر إلى إمكاناته، فإن التمويل الإسلامي بحاجة إلى بيئة مساعدة وتمكينية لبلوغ إمكاناته. ومن الحقائق المعروفة أن الدول التي تحظى ببيئة قانونية قوية خلال المراحل الاولى من تطوير مجال معين تميل إلى إبراز تقدمها الملحوظ مقارنة بالدول التي تعاني من بنية قانونية غير فعالة. وفي هذا الصدد، تشكل البنية القانونية شرطًا هامًا في تطوير القطاع في أي ولاية قضائية. ويجب أن تشتمل البنية القانونية، فضلاً عن القانون العام، على أطر قانونية خاصة لكل عنصر من عناصر قطاع التمويل الإسلامي وهي؛ الصيرفة وأسواق رأس المال والتكافل. وتحظى البنود المحددة التالية بأهمية خاصة في إطار تطوير نظام قانوني لأي ولاية قضائية: (1) الصيرفة الإسلامية المستقلة، وأسواق رأس المال الإسلامية وقانون التكافل الذي يسمح بتسجيل وعمل الشركات. (2) قانون الضرائب لتوفير أرضية تنافسية متكافئة أو معاملة تفضيلية للمنتجات المالية الإسلامية لتشجيع الأطراف الفاعلة في السوق على التحرك نحو التمويل الإسلامي. (3) الإطار القانوني لحل النزاعات والتحكيم. ثمة حاجة في جميع الولايات القضائية للتمويل الإسلامي تقريبًا إلى مراكز فض النزاعات والتي تخضع للشريعة الإسلامية. (4) تطوير إطار إفلاس عام من الناحية الإسلامية لقطاع الشركات.

وضع إطار حكومة سليم وفعال على المستوى القومي وتعزيز تنيسق سياسات ومعايير حوكمة الرقابة الشرعية على مستوى الولايات القضائية المختلفة.

<u>الأساس المنطقي:</u> يحظى تطوير إطار حوكمة سليم على المستوى الوطني بأهمية خاصة في تطوير مجال التمويل الإسلامي. ويمكن مراعاة النقاط المحددة التالية أثناء إنشاء إطار عمل: (1) ضرورة دمج إطار ومعايير حوكمة الرقابة الشرعية في القوانين المالية الإسلامية. (2) ثمة ضرورة لوضع مزيد من معايير حوكمة الرقابة الشرعية وخصوصًا فيما يتعلق بمجال التكافل وأسواق رأس المال الإسلامية. وقد أصدرت بعض المنظمات العالمية الواضعة للمعايير على المستوى الدولي، مثل منظمة المحاسبة ومراجعة الحسابات للمؤسسات المالية الإسلامية وتقرير الاستقرار المالي الإسلامي، بالفعل بعض المعايير التي يمكن للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الاستفادة منها. (3) يمكن أن يساعد وجود هيئة استشارية مستقلة على المستوى الوطني في تنسيق القواعد واللوائح ذات الصلة بحوكمة الرقابة الشرعية والحد من تنوع الممارسات المختلفة فيما بين الدول الأعضاء. ونظرًا لأن الامتثال لأحكام الشريعة يمثل العامل التمييزي للتمويل الإسلامي، فثمة كذلك حاجة عاجلة إلى تنسيق الأطر المختلفة لحوكمة الرقابة الشرعية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك لضمان عدم تعارض منتجات وعمليات المؤسسات المالية الإسلامية مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ويتعين على الزعماء السياسيين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ضمان سلامة إطار الحوكمة وذلك بتحويله إلى اشتراط قانوني/تنظيمي

تأسيس/وضع معايير تصنيف التمويل الإسلامي

<u>الأساس المنطقي:</u> مع تطور المؤسسات المالية الإسلامية والتركيز المتزايد على المشاركة في مواجهة المخاطر، تتطلب المعاملات المالية الإسلامية مجموعة جديدة من قواعد حفظ السجلات وإعداد التقارير المالية. إن استخدام دول العالم لمعايير إعداد التقارير والمحاسبة المالية الإسلامية، مثل منظمة المحاسبة ومراجعة الحسابات للمؤسسات المالية الإسلامية، يمثل أحد العوامل الهامة لتطوير القطاع مع ضمان الشفافية والإفصاح في التقارير المالية في الوقت ذاته. وتعد مجموعة المعايير المتسقة من الشروط المسبقة لتوفير الأدوات المالية الإسلامية المبتكرة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا الشأن من جانب منظمة المحاسبة ومراجعة الحسابات للمؤسسات المالية الإسلامية وتقرير الاستقرار المالي الإسلامي، إلا أن هناك حاجة ماسة لوضع معايير تفصيلية بشأن الامتثال التام لأحكام الشريعة المتعلقة بالإفصاح والقبول لهذه المعايير على نطاق عريض من قبل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، يمكن التركيز على تطوير معايير التصنيف التي من شأنها دعم المستثمرين. وعلى الرغم من أن هيئات التصنيف التقليدية لا تزال مهتمة بتصنيف المنتجات المالية الإسلامية، ثمة حاجة إلى تعزيز ونشر جهود التصنيف

المبذولة من جانب وكالات تصنيف التمويل الإسلامي المتخصصة على مستوى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

تعزيز رأس المال البشري في التمويل الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تحسين برامج / مشاريع التثقيف والتوعية المالية التي تطلقها الحكومات والجامعات والقطاع الخاص

الأساس المنطقي: يعد توفير رأس المال البشري المتمرس والمدرب من العوامل الهامة في تحقيق النمو المستدام لجميع القطاعات الفرعية العاملة في التمويل الإسلامي. وعلى المستوى العام، يمكن للحكومات والجهات التنظيمية إطلاق مبادرات لتأسيس مراكز تعليمية وتدريبية وبحثية. ويمكن كذلك لمؤسسات القطاع الخاص مثل مؤسسات البحث والتدريب والشركات الاستشارية والنقابات التجارية الإسهام في تطوير رأس المال البشري. كما يمكن للجامعات والمؤسسات الأكاديمية أن تلعب دورًا هامًا في إجراء البحوث التي تدعم التمويل الإسلامي فضلاً عن توفير التعليم والتدريب في هذا المجال.

تيسير مشاركة الخبرات فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في القطاعات الفرعية العاملة في مجال التمويل الإسلامي من أجل تحقيق نمو مستدام ومتناغم لهذا المجال

الأساس المنطقي: اتخذت بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي زمام المبادرة في تطوير نظم ولوائح وبنية التمويل الإسلامي. وفي هذا الصدد، مشاركة الخبرات في المجالات التالية فيما بين وجهات التمويل الإسلامي في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، من بين أشياء أخرى: (1) الخبرات المرتبطة بوضع السياسات وتحسين الأطر القانونية والتنظيمية. (2) الممارسات المرتبطة بإصدار الصكوك السيادية الابتكارية التي تجذب مستثمري التجزئة من أجل تطوير البنية الأساسية. (3) أفضل ممارسات وإنجازات بعض الدول الأعضاء في مجال إدارة السيولة.